



• مثال (١):

روى ضَمْرَة بن ربيعة، عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَقَدْ عَتَقَ»<sup>(١)</sup>.

قال أبو زُرعة الدمشقي: قلت لأحمد: فَإِنَّ ضَمْرَةَ يحدث عن الثوري، عن عبد الله ابن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ». فَأَنْكَرَهُ، وَرَدَّهُ رَدًّا شَدِيدًا، [وقال: «لو قال رجل: هذا كَذِبٌ؛ لَمْ يَكُنْ مُخْطِئًا»]<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن القيم: «قال الإمام أحمد عن ضمرة: إنه ثقة، إلا أنه روى حديثين ليس لهما أصل، أحدهما هذا الحديث»<sup>(٣)</sup>.

وقال الترمذي بعد أن ذكره: «لَمْ يَتَابَعَ ضَمْرَةُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ حَدِيثٌ خَطَأٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ».

وقال النسائي: «لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَفْيَانَ غَيْرَ ضَمْرَةَ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَنْكُرٌ».

وعَدَّه الساجي في الأحاديث التي رواها ضمرة وهي مناكير<sup>(٤)</sup>.

وقال البيهقي: «وَهُمْ فِيهِ رَاوِيَهُ...» والمحمفوظ بهذا الإسناد حديث النهي عن بيع الولاء، فقد رواه أبو عمير، عن ضمرة، عن الثوري، مع الحديث الأول.

فقد توارد هؤلاء الأئمة على استنكار الحديث وتضعيفه؛ لتفرد ضمرة بن ربيعة به عن سفيان الثوري، وضمرة وإن كان ثقة إلا أنه ليس من أصحاب الثوري المعروفين بكثرة الرواية عنه، ولهذا لا يذكره الأئمة عند كلامهم على أصحاب سفيان، وقد غلطوه في أكثر من حديث يرويه عن سفيان الثوري.

(١) أخرجه الترمذي معلقاً (عقب الحديث: ١٣٦٥)، وابن ماجه (٢٥٢٥)، والنسائي في الكبرى (١٣/٥)، والبيهقي في الكبرى (٢٨٩/١٠).

(٢) تاريخ أبي زرة الدمشقي (٤٥٩/١)، وتهذيب التهذيب (٤٠٤/٤)، وما بين المعقوفين منه.

(٣) تهذيب سنن أبي داود (٤٠٩/٥).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٣٧/٧).

### • مثال (٢):

روى شَبَابَةُ بن سَوَّار، عن شعبة، عن بُكَيْر بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يَعْمَر رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمُرَفَّتِ»<sup>(١)</sup>.

قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: روى -أي شَبَابَةُ- عن شعبة، عن بُكَيْر بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يَعْمَر، في الدُّبَاءِ، فقال: «هذا إِنَّمَا رُوِيَ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ حَدِيثَ الْحَجِّ»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضًا: قلت لأبي عبد الله: حديث شَبَابَةَ الذي يرويه عن شعبة، عن بُكَيْر بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يَعْمَر، قال: «ما أدري أَخْبَرَكُ، ما سمعته من أحد»؛ يعني: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمُرَفَّتِ<sup>(٣)</sup>.

وقال البخاري: «روى شَبَابَةُ، عن شعبة، عن بُكَيْر، عن ابن يَعْمَر: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْجَرِّ»، ولم يصحَّ»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حاتم: «هذا حديث منكر، لم يروه غير شَبَابَةَ، ولا يُعْرَفُ لَهُ أَصْلٌ»<sup>(٥)</sup>. وشَبَابَةُ بن سَوَّار ثقة حافظ من رجال الشيخين<sup>(٦)</sup>، وهو من المكثرين عن شعبة، ومع ذلك تتابع هؤلاء الأئمة على إعلال حديثه هذا.

### • مثال (٣):

روى حفص بن غياث، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه: قال: «كُنَّا نَأْكُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَمْشِي، وَنَشْرَبُ وَنَحْنُ قِيَامٌ»<sup>(٧)</sup>.

قال الأثرم: قلت له -يعني لأبي عبد الله أحمد بن حنبل-: الحديث الذي يرويه حفص... وذكر له هذا الحديث، فقال: «ما أدري ما ذاك -كالمنكر له-، ما سمعتُ

(١) أخرجه النسائي (٥٦٢٨)، وابن ماجه (٣٤٠٤)، والترمذي في العلل الصغير (٢٥٤/٦).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٤٠٣/١٠).

(٣) المصدر السابق.

(٤) التاريخ الكبير (١١١/٢).

(٥) العلل لابن أبي حاتم (٤٤٩/٤).

(٦) انظر: تقريب التهذيب (٢٦٣).

(٧) أخرجه الترمذي (١٨٨٠)، وابن ماجه (٣٣٠١).

هذا إلا من ابن أبي شيبة عن حفص». قال لي أبو عبد الله: «ما سمعته من غير ابن أبي شيبة؟»، قلت له: ما أعلم أنني سمعته من غيره، وما أدري رواه غيره أم لا، ثم سمعته أنا بعد من غير واحد عن حفص. قال أبو عبد الله: «أما أنا فلم أسمعه إلا منه»، ثم قال: «إنما هو حديث يزيد بن عطار»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن معين: «لم يحدث به أحد إلا حفص، وما أراه إلا وهم فيه، وأراه سمع حديث عمران بن حدير، فغلط بهذا»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن المديني: «نعس حفص نعسة -يعني حين روى حديث عبيد الله بن عمر-، وإنما هو حديث أبي البرز»<sup>(٣)</sup>.

وقال البخاري: «هذا حديث فيه نظر»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو زرعة مؤعلاً له: «رواه حفص وحده»<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حاتم: «لا أصل له بهذا الإسناد»<sup>(٦)</sup>.

وحفص بن غياث ثقة من رجال الشيخين<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٧٦/٩).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق (٧٧/٩).

(٤) العلل الكبير (٣١٠).

(٥) العلل لابن أبي حاتم (٣٨١/٤). وانظر: تاريخ بغداد (٧٧/٩).

(٦) العلل لابن أبي حاتم (٣٨٠/٤).

(٧) انظر: تقريب التهذيب (١٧٣).